

تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2020-2004

Analysis Of Financial Discipline Indicators and Their Impact on Monetary Stability: An Applied Study on The Iraqi Economy for the period 2004-2020

احمد حسين بنال
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة
الانبار، الانبار، العراق
Ahmed H. Battal
College of Administration
and Economy, University of
Anbar, Baghdad, Iraq
ahmed.battal@uoanbar.edu.iq

عبدالرزاق ابراهيم شبيب
كلية المعارف الجامعة، الرمادي
العراق
Abdulrazzaq I. Shibeeb
Al-Maarif University
College, Al-Ramadi, Iraq
abdulrazzaq.ibrahim@uoa.edu.iq

*فيصل غازي فيصل
كلية جنات العراق، الرمادي
العراق
Faisal Gh. Faisal
College of Jannat
Al-Iraq, Al-Ramadi,
Iraq
faisal.ghazi@jic.edu.iq

معلومات البحث:
• تاريخ الاستلام: 25-12-2022
• تاريخ ارسال: 21-01-2023
التعديلات
• تاريخ قبول النشر: 24-01-2023
***Corresponding author:**
Faisal Gh. Faisal
faisal.ghazi@jic.edu.iq

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات الانضباط المالي وقياس تأثيرات تلك المؤشرات في الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، وذلك اعتماداً على بيانات ربع سنوية لسلسلة زمنية للمدة (2004-2020) من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) بعد اجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية (KPSS). وقد تم التوصل الى وجود علاقة طويلة طردية بين مؤشرات الانضباط المالي وعرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستقرار النقدي. وقد اوصت الدراسة بضرورة الالتزام بقواعد الانضباط المالي للمحافظة على سعر الصرف من خلال زيادة القاعدة الانتاجية المحلية وزيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على نافذة بيع العملة التي تستنزف الاحتياطيات الأجنبية، فضلاً عن ضرورة التحول إلى (الحكومة الإلكترونية) والتي تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي داخل البلاد وتعزيز سعر صرف الدينار العراقي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة في زيادة الصادرات العراقية.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي، الاستقرار النقدي، القواعد المالية، التكامل المشترك، الاقتصاد العراقي.

Abstract

The study aimed to analyze indicators of financial discipline and measure the effects of those indicators on monetary stability in the Iraqi economy, based on quarterly data for a time series for the period (2004-2020), through the use of cointegration methodology and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) after Performing a time series quiescence test (KPSS). A long and positive relationship between indicators of financial discipline (debt ratio to GDP, foreign reserves and money supply to GDP) and monetary stability. The study recommended the need to adhere to the rules of financial discipline to maintain the exchange rate by increasing the domestic production base, increasing non-oil exports and reducing dependence on the currency selling window that drains foreign reserves, as well as the need to switch to (E-government), which aims to achieve financial discipline within the country, Enhancing the exchange rate of the Iraqi dinar and enhancing the competitiveness of non-oil sectors such as industry and agriculture in increasing Iraqi exports.

Keywords: Financial Discipline, Monetary Stability, Financial Rules, Joint Integration, The Iraqi Economy.

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات كثيرة ابرزها ترهل البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم وغيرها، والتي لها آثار سلبية على الإنتاج الكلي وانخفاض معدلات النمو في القطاعات غير النفطية، إذ أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً ريعياً يعتمد تقريباً بشكل كامل على النفط، مع وجود موازنة عامة تفتقر إلى سياسة الانضباط المالي وترشيد الإنفاق معتمدة على إيرادات الثروة النفطية الناضبة، إذ تتميز نفقات الحكومة العراقية بأنها غير منضبطة، لا سيما

في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط (سنوات الوفرة المالية) اذ تفتقد هذه النفقات الى الكفاءة والتوجيه المنضبط، مما أدى إلى خلل في المالية العامة للدولة وميزان المدفوعات، وهو ما انعكس سلباً على سعر صرف الدينار العراقي عندما انخفضت أسعار النفط نتيجة تراجع عائدات النفط، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية مسبباً عدم استقرار الأسعار.

تشكل السيطرة على النفقات العامة أحد الأهداف الرئيسية للدولة فغالبا ما تعاني الموازنة العامة من عجز سواء في موازنة الدول المتقدمة أو البلدان النامية، لأن النفقات عادة ما تكون أكبر من إيراداتها. وهذا يتطلب وجود قواعد مالية تلتزم بها الحكومة والتي بدورها تؤدي إلى انضباط السياسة المالية ومن ثم تراجع في الالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة.

ان الالتزام بالقواعد المالية من شأنه تصحيح مسار السياسة المالية في العراق مع الحاجة إلى النفط المباشر الإيرادات في سنوات الوفرة المالية عندما ترتفع أسعار النفط العالمية إلى الصناديق السيادية على غرار الدول الربعية الأخرى، والتي تؤدي إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف وتدنية الاعتماد على البنك المركزي. يقوم بعمليات التعقيم النقدي لتعقيم الآثار السلبية الناتجة عن عدم انضباط السياسة المالية، وهو أمر سلبي يؤثر على احتياطيات العملات الأجنبية ويستنزفها. وأن محاولات لقد عمل البنك المركزي العراقي بشكل جزئي على الحد من الآثار السلبية لسياسة المالية التوسعية، وكانت التوصية الرئيسية للبحث للعمل على تحقيق مزيد من الانضباط في السياسة المالية من أجل الحد من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وتخفيف سياسة التعقيم النقدي من قبل البنك المركزي وما يصاحبه من نزوب العملة الصعبة. ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة واستقرار سعر الصرف من ناحية أخرى وتجنب الاقتصاد العراقي من الصدمات، هذا الأمر يتطلب وجود قواعد مالية يجب الالتزام بها من قبل الحكومة، مما يؤدي بدورها إلى تحقيق الانضباط المالي في السياسة المالية والحفاظ على المركز المالي للحكومة بجدارة وتحقيق الاستدامة المالية، فالسياسة المالية المنضبطة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على الإنفاق العام وعدم هدر الموارد المتاحة والحد من السلبات الناتجة عن السياسات المالية التوسعية والتي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة. بحيث يتم دراسة نمو الإنفاق العام وبمعدل مساو لنمو الإيرادات العامة لا سيما وان نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي معروف ولا يمكن تجاوزه، ليس على المدى القصير فقط وإنما على المدى الطويل.

● **ضرورة توفر السلامة والأمان المالي للحكومة أي التخفيف من حدة التقلبات والازمات المالية خلال الدورات الاقتصادية.** كما يُعرّف الانضباط المالي بأنه الحالة التي لن يتجاوز فيها الإنفاق الإجمالي على الإيرادات العامة أو لا تتجاوز النسبة المالية للناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون هناك تقدير للإنفاق العام خلال السنة وفقاً لصافي الدخل (فرج، 2018، 21).

1-2: مؤشرات الانضباط المالي: تعد موازنة الحكومة من الأدوات الجيدة لتحديد الأداء ومدى تحقيق الانضباط المالي وتحديد نسبة العجز وهذا يظهر من خلال حسابات الموازنات العامة النهائية. يمكن قياسه أيضاً من خلال ديون الحكومة كنسبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن أن تكون هذه المؤشرات مقدمة على النحو الآتي (فرج، 2018، 30):

1-1-2: قياس الانضباط المالي لديون الحكومة: الدين العام هو مجموع المبالغ التي حصلت عليها الحكومة من خلال الاقتراض الداخلي (الاقتراض من المصارف وإصدار أدونات الخزنة والسندات) والاقتراض الخارجي (المؤسسات الدولية) مع التزامها باسترجاع تلك المبالغ مع الفوائد المترتبة خلال فترة زمنية معينة لغرض تغطية متطلبات الإنفاق العام (عبد اللطيف، 2012، 4). وبالتالي فإن أي دولة تفتقد الانضباط المالي سيكون على حساب زيادة الإنفاق العام، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز موازنة الحكومة الأمر الذي يتطلب زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي لتمويل تلك النفقات.

2-1-2: قياس الانضباط المالي بعجز الموازنة: يُعرّف عجز الموازنة العامة بأنه زيادة في الإنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة نتيجة لعدم استجابة الضريبة للزيادة الحاصلة في النفقات العامة مما يدفع الحكومة لتغطية هذا العجز من خلال اللجوء إلى مصادر مختلفة للتمويل مثل القروض الداخلية والخارجية أو من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، العجز في الموازنة العامة يمكن

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من عدم الانضباط المالي بسبب تبني سياسة مالية تفتقر إلى الإنفاق الرشيد والعقلاني للإيرادات النفطية الناضبة واعتمادها عن عائدات النفط في تمويلها الموازنة العامة، والتي انعكست سلباً على سعر صرف الدينار حينما انخفضت أسعار النفط وولد ضغطاً على قيمة العملة المحلية من جراء انخفاض الإيرادات النفطية وهذه.

هدف البحث: التعرف على القواعد المالية التي يتم من خلالها تحقق الانضباط المالي، وتوضيح أهم الانعكاسات السلبية لتدني مؤشرات الانضباط المالي وعدم الامتثال لقواعد السياسة المالية الرشيدة في مؤشرات الاستقرار النقدي.

فرضية البحث: ان الانضباط المالي الذي تتبعه السياسة المالية لأي اقتصاد يمكنه العمل على تلافي حصول مشاكل العجز الدائم للموازنة العامة والاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وهذا ما يقودنا إلى افتراض ما يأتي:

● يؤدي الانضباط المالي إلى تدنية العجز الدائم في الموازنة العامة.

● يؤدي الانضباط المالي إلى تدنية الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات.

منهج البحث: استخدم البحث الأسلوب الكمي في قياس وتحليل العلاقة بين الانضباط المالي والاستقرار النقدي من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك واستخدام نموذج (ARDL) واستخدام نموذج (KPSS) في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

2: الانضباط المالي وتحليل مؤشراته في الاقتصاد العراقي يُعرّف الانضباط المالي بأنه القدرة الإدارية العامة على المحافظة على سلامة وأمان عملياتها المالية في الأجل الطويل وبهذا المفهوم يكتسب الانضباط المالي خاصيتين:

● يجب ان يكون الانضباط المالي متوفر لعدة سنوات أي لا يقتصر على موازنة مالية واحدة.

أ: معامل الاستقرار النقدي: وهو من المقاييس المهمة التي توصلنا الى ما اذا الاقتصاد يتمتع باستقرار نقدي ام لا. حيث يمكن الوصول الى هذا المقياس من خلال معدل التغير في مستويات عرض النقد على التغير في حجم الناتج المحلي الاجمالي وفقا للصيغة الآتية (الرفيعي وسلطان، 2019، (110):

$$B = \frac{\Delta M/M}{\Delta Y/Y} \dots\dots\dots (1)$$

اذ ان:

$$\frac{\Delta M}{M} = \text{التغير في كمية وسائل الدفع.}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \text{التغير في حجم الناتج المحلي الاجمالي.}$$

فاذا كان معامل (B=1) فهذا يعني وجود استقرار نقدي، اي ان وسائل الدفع الموجودة في الاقتصاد مساوية لمعدل التغير الحاصل في حجم الناتج المحلي الاجمالي وهنا ستتحقق لدينا حالة من استقرار الاسعار وتلاشي معدلات التضخم، واذا كان معامل (B<1) فهذا يعني عدم وجود استقرار نقدي مع وجود ضغوط انكماشية، اما اذا كان معامل (B>1) فهذا يعني انعدام الاستقرار النقدي مع وجود ضغوط تضخمية

اعتباره مؤشرا على مدى تحقيق انضباط المالية العامة وفقاً لاتفاقية ماستريخت، مادة (1) التي نصت على أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (3%) (جودة وصالح، 2020، 16) ويجب التخطيط للنفقات العامة مسبقاً وفقاً للموارد الاقتصادية المتاحة لضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات وتقليل الفرق بينهما قدر الامكان.

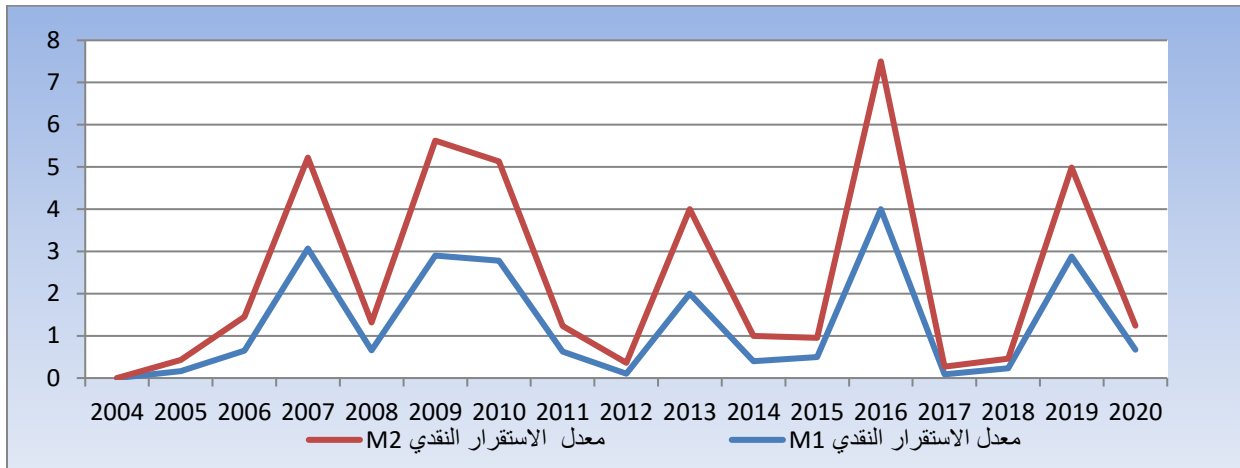
3: الاستقرار النقدي وطرق قياسه: يشير مفهوم الاستقرار النقدي الى استقرار المستوى العام للأسعار او القبول بمعدل تضخم معقول اي ان اسعار الصرف واسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار يبقى عند مستويات لا تشهد تقلبات كبيرة مما يترتب على هذه التقلبات حصول صدمات اقتصادية كبيرة. وبالتالي فان الاستقرار النقدي يمثل هدفا لراسمي السياسة النقدية والاقتصادية على حد سواء، مما يعني وجود بيئة نقدية تتسم بالاستقرار الاقتصادي وهذا الامر يتطلب سياسة نقدية حقيقية تحد ملامحها البنك المركزي المستقل.

3-1: مؤشرات الاستقرار النقدي: هنالك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على درجة الاستقرار النقدي لاي اقتصاد، ويمكن التركيز على اهم المؤشرات المتبعة في قياس الاستقرار النقدي وكما يأتي:

الجدول (1) مؤشرات الاستقرار النقدي بواسطة عرض النقد للاقتصاد العراقي للمدة 2004- 2020 (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد M1 (1)	معدل التغير % (2)	عرض النقد M2 (3)	معدل التغير % (4)	الناتج المحلي الاجمالي (5)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي % (6)	مؤشرات الاستقرار النقدي	
							معدل الاستقرار النقدي بواسطة M2 % (3/6)	معدل الاستقرار النقدي بواسطة M1 (1/6)
2004	10148	—	12254	—	35429	—	35.2	36.3
2005	11399	12	14684	20	61673	74	0.27	0.16
2006	15460	36	21080	44	95588	55	0.8	0.65
2007	21721	40	26956	28	107828	13	2.15	3.07
2008	28189	30	34919	30	155982	45	0.66	0.66
2009	37300	32	45437	30	139330	-11	2.72	2.90
2010	51743	39	60386	33	159253	14	2.35	2.78
2011	62474	21	72177	20	211300	33	0.60	0.63
2012	63736	2	75466	5	251907	19	0.26	0.10
2013	73830	16	87679	16	271100	8	2	2
2014	72690	-2	90728	3	258900	-5	0.6	0.4
2015	65435	-10	82595	-9	207900	-20	0.45	0.5
2016	70733	8	88081	7	203900	-2	3.5	4
2017	71161	1	89441	2	225700	11	0.18	0.09
2018	68766	-3	87173	-3	254800	13	0.23	0.23
2019	86800	26	103400	19	277885	9	2.11	2.88
2020	103400	19	119900	16	198774	-28	0.57	0.67

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة للسنوات (2004-2020).



الشكل (1) مؤشرات الاستقرار النقدي بواسطة عرض النقد للاقتصاد العراقي للمدة (2020-2004)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

مرة اخرى ليصل عام 2020 الى (0.67%) وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضغوط انكماشية وفقدانه الى الاستقرار النقدي لفترات طويلة نسبياً.

ب: سعر الصرف (2020-2004)

يتم تحديد سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وفقاً لآلية العرض والطلب وبرقابة وإشراف البنك المركزي لأهميته حيث تبنته السياسة النقدية كأحد الأدوات الأساسية والذي يتم تحديده بواسطة (نافذة بيع العملات الأجنبية) بهدف تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض الضغوط التضخمية.

يمارس سعر الصرف تأثيره من خلال نافذة بيع العملات الأجنبية كأحد أساليب السياسة النقدية والهدف من ذلك الوصول الى تحقيق استقرار الطلب الكلي مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم من خلال السيطرة على مستويات السيولة والتأثير بشكل مباشر في القاعدة النقدية.

ومنذ اعتماد نافذة العملة في نهاية عام 2004 فقد حد بشكل كبير من حدة تقلبات سعر صرف الدينار الذي اتسم بها الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 فبعد اعتماد نظام سعر الصرف الثابت وأن التحسن في سعر الصرف سببه المباشر رفع الاحتياطات الأجنبية الموجودة عند البنك المركزي الناتجة عن عمليات تعقيم عائدات النفط للحكومة العراقية، وهي المصدر الوحيد للعملة الأجنبية (داغر ومعارج، 2015، 279)، وكما هو موضح في الجدول (2).

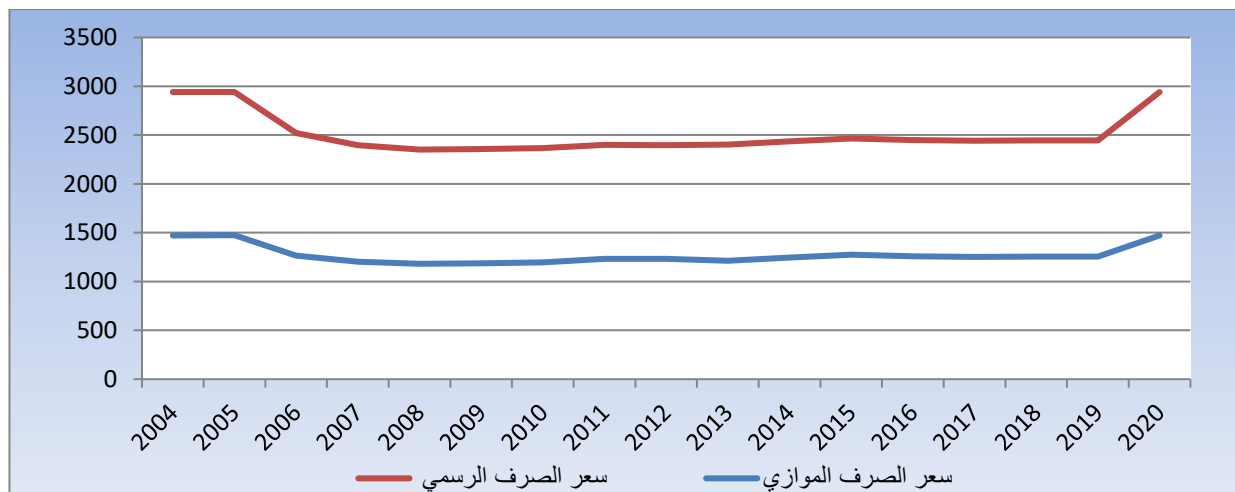
يلاحظ من خلال الجدول (1) ان معامل الاستقرار النقدي شهد تذبذباً مرافقاً للتغيرات الحاصلة في مستويات عرض النقد ففي عام 2005 سجل معامل الاستقرار النقدي رقماً منخفضاً اذا كانت قيمتهما اقل من الواحد الصحيح مما يعني ان هناك ضغوطاً انكماشية واستمر معامل الاستقرار النقدي حول هذا المعدل الى عام 2007 اذا حقق ارتفاعاً اذ بلغت قيمته حسب الـ M1 (3.7%) والـ M2 (2.15%) وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة الحاصلة في مستويات عرض النقد القادمة التوسع في عمليات السوق المفتوحة اذ ارتفعت بنسبة (95%) عما كانت عليه في عام 2006 اذ بلغت (3219) مليار دينار، بعد ذلك انخفض معامل الاستقرار النقدي الى ما دون الواحد الصحيح نتيجة لتبعات ازمة الرهن العقاري لعام 2008 ثم تحسن في عام 2009 ليصل الى (2.9 لـ M1 و 2.7 لـ M2) نتيجة للتحسن الذي شهدته العوائد النفطية مما انعكس ايجاباً على مستويات عرض النقد اذ ارتفع عرض النقد الضيق الى (37300) مليار دينار بنسبة ارتفاع بلغت (30%) مقابل التراجع الحاصل في حجم الناتج الاجمالي البالغ (11-%) نتيجة لتباطؤ استجابة الانتاج الكلي للاقتصاد العراقي. واستمر معامل الاستقرار النقدي حول هذا المعدل الى عامي (2014-2015) اذ تراجع الى دون الواحد الصحيح نتيجة لانخفاض العرض النقدي بسبب قلة العوائد النفطية والمشاكل الامنية التي واجهها الاقتصاد العراقي في تلك المدة، مما ادى الى ظهور ضغوط انكماشية. ثم بدأ بالتحسن الطفيف بعد تعافي اسعار النفط ليصل الى (2.88%) في عام 2019 ولكن سرعان ما ظهرت بوادر ازمة كوفيد-19 ليعود الى التراجع

الجدول (2) سعر الصرف ومعدل التضخم للاقتصاد العراقي للمدة 2020 - 2004

السنوات	سعر الصرف الرسمي (البنك المركزي)	سعر الصرف الموازي (سعر السوق)	معدل نمو سعر الصرف الموازي	التضخم الاساس %
2004	1469	1472	—	26.9
2005	1467	1475	0.20	37
2006	1255	1267	-14.10	53
2007	1193	1203	-5.05	30.8
2008	1170	1182	-1.75	3
2009	1170	1186	0.34	-3

2	0.84	1196	1170	2010
5	3.09	1233	1166	2011
6	-0.08	1232	1166	2012
2	-1.46	1214	1188	2013
2	2.72	1247	1190	2014
1.4	2.25	1275	1190	2015
0.5	-1.35	1258	1190	2016
0.2	-0.39	1253	1190	2017
0.4	0.15	1255	1190	2018
-0.1	0.15	1257	1190	2019
0.1	14.60	1472	1469	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة للسنوات (2004-2020).



الشكل (2) تطور الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي للاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

وفي عام 2012 وما بعده شهد ارتفاعا تجاوز (1200) دينار حيث بلغ عام 2012 نحو (1233) دينار في السوق بمعدل نمو بلغ (3.09%) نتيجة لارتفاع الطلب على العملة الاجنبية في السوق المحلي بعد خروج القوات الامريكية فيما سجل السعر الرسمي نحو (1166) دينار لعامي 2014 و 2015 اذ سجل استقراراً نسبياً ونسبة نمو طفيفة بلغت (1.46%) عام 2014 بعد فرض قيود من البنك المركزي على بيع وشراء الدولار للحد من عمليات المضاربة في السوق والحد من جريمة غسيل الاموال، وبلغت قيمة صرف الدولار حتى نهاية 2019 (1258) ديناراً في السوق الموازية والفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي (1190) دينار - دولار.

جـ: معدل التضخم: يستدل من خلال معدلات التضخم على طبيعة واستقرار الاقتصاد فمن خلال التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار يمكننا الوقوف على مدى تحقيق الاقتصاد لهذا الاستقرار، اذ يعد التضخم ظاهرة سلبية متمثلة بالارتفاع الكبير في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية، وبالتالي فإذا ما اردنا ان نقف على استقرار الاقتصاد العراقي من خلال معدلات التضخم فلا بد من القاء نظرة على الجدول (2) الذي يوضح ان معدل التضخم في الاقتصاد العراقي شهد تقلبات قوية من (2004-2007) وهذا يعود الى الفترة الانتقالية للاقتصاد العراقي

نلاحظ من الجدول (2) أن قيمة سعر الصرف تحسنت مع حصول البنك المركزي على استقلاليته بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 واعتماد السياسة النقدية لسياسة النافذة لغرض الحفاظ على قيمة الدينار العراقي (درويش وعبد الرزاق، 2018: 42)، إذ بلغ سعر الصرف الرسمي عام 2005 بنحو (1469) دينار فيما بلغ سعر الصرف الموازي نحو (1472) دينار بسبب الطلب المتزايد على العملة الاجنبية نتيجة الظروف الأمنية السيئة وعدم قيام وزارة التجارة بتزويد وكلاء بالبطاقة التموينية في المحافظات بمواد مما دفع بالتجار الى استيراد البضائع الضرورية من الخارج. وفي عام 2006 بلغ معدل نمو سعر الصرف بنسبة (0.20%) مقارنة بعام 2005 نتيجة لسوء الوضع الأمني ثم انخفض بعد ذلك ليصل (1267، 1203) لعامي (2007-2008) على التوالي وسبب تراجعها عام 2008 يعود الى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي سعر الصرف العالمي، الذي أثر على سعر الصرف مما دفع بالسياسة النقدية للاقتصاد العراقي بتغيير سعر الصرف الى (1200) دينار للدولار الواحد، وبقي متذبذباً حول هذا المعدل بارتفاع طفيف بلغ حوالي (0.34%) في عام 2010 عما كان عليه في عام 2009.

يصعب تعظيم الموارد الاقتصادية في المدى القصير في أي اقتصاد وأن البديل الأنسب والأسرع هو تحقيق الانضباط المالي، والذي يشكل أقل وطأة من التقشف المالي فمن الصعوبة القيام بفرض رسوم أو ضرائب بشكل مفاجئ حتى يتم السيطرة على عجز الموازنة، إذ يعتمد تعظيم الإيرادات في المدى الطويل على تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد، لذلك لا توجد مرونة كافية في الاقتصاد في المدى القصير خلافاً للانضباط المالي لتجنب الانغماس في الاقتراض أو الدين العام، أي أن درجة كفاية الإيرادات لسد النفقات العامة محدودة جداً، وبالتالي يجب تقنين النفقات العامة إلى أدنى وعدم السماح لنفسه بفتح الإنفاق الجاري على مصراعيه كتغطية تكاليف سيارات المسؤولين أو نفقات إيفادهم أو غيرها من أبواب الإنفاق غير المنتج دون ضبطها بضوابط دقيقة لعمليات الصرف والتخلص وتقليل العديد من سلاسل الإنفاق العام غير الضرورية، مما يعني تحديد الأولويات لكل منها ودراسة تكلفة تحصيل النفقة. فضلاً عن دراسة عوائد تلك النفقات وكأنها الوصول إلى موازنات الأداء والبرامج الخاصة بموازنات التشغيل بشكل غير مباشر.

تكمن أهمية الانضباط المالي إلى حد كبير في تعزيز النمو على المدى البعيد، وذلك بسبب كبح العجز وتحقيق فائض في الموازنة، أي هي شكل من أشكال الادخار وزيادته بشكل يركز على زيادة الاعتماد على الأموال المحلية وتفعيل دوره القطاع الخاص في تنويع القاعدة الانتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل في المستقبل وذلك من أجل تحقيق الرقابة المالية ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي فالأمر يتطلب العمل وفقاً لقواعد الرقابة المالية والمبينة في الجدول (4).

بعد عام 2003 نتيجة لاستبدال فئات العملة العراقية وزيادة رواتب موظفي الدولة والإنفاق الوهمي المتزايد من قبل القوات الأمريكية على شكل مقاولات وترميم مدارس وغيرها كل ذلك ساهم بزيادة معدلات التضخم إلى (30.8%) لعام 2007. ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى (3%) عام 2008 نتيجة للانكماش العالمي بسبب الرهن العقاري. وفي عامي 2011-2012 ارتفع إلى (5، 6) على التوالي نتيجة للاختلالات الهيكلية التي يعاني من الاقتصاد العراقي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وزيادة الكتلة النقدية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتعافي الاقتصاد العالمي تبعت الأزمة المالية العالمية.

ثم عاد للانخفاض مجدداً للمدة (2013-2017) نتيجة للأحداث الأمنية التي شهدتها العراق في تلك الفترة وتراجع الإيرادات العامة نتيجة لفقدان السيطرة على جزء كبير من الأبار النفطية، فضلاً عن زيادة تهريب النفط الخام مما أدى إلى حدوث أزمة مزدوجة تمثلت بتراجع أسعار النفط الخام عالمياً وفقدان كمية كبيرة من النفط الخام. وفي عام 2018 شهد معدل التضخم ارتفاعاً بسيطاً نتيجة لتحسن أسعار النفط الخام بعد الأزمة التي شهدتها العراق وزيادة عوائده المالية مما مكن الحكومة من التوسع في الإنفاق العام إلى وصل إلى (88500) مليار دينار بزيادة قدرها (24%) عما كان عليه في عام 2017. وفي عام 2020 شهد معدل التضخم ارتفاعاً بسيطاً إذ سجل (0.1) بعد أن كان (-0.1) وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع الكتلة النقدية خارج المصارف والودائع الجارية بنسبة (29%) مما ترتب عليها ارتفاع عرض النقد الضيق بنسبة (19%) وعرض النقد الواسع بنسبة (15%).

4: تطبيق القواعد المالية المستخدمة لقياس الانضباط المالي

الجدول (4) النسب المعيارية للانضباط المالي وموقف الاقتصاد العراقي منها للمدة 2004-2020

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	الانفاق العام / GDP (30 - 35%)	فائض او عجز الموازنة / 30% GDP	نسبة الدين العام / GDP 60%
2004	70217	29.9	9.3	108.9
2005	74244	34.4	10.6	83.5
2006	88408	35.4	14.1	69.4
2007	101180	55.7	19.8	45.9
2008	107228	44.3	-1.9	45.6
2009	114018	52.6	0.33	60.6
2010	122698	54.9	20.9	58.1
2011	140221	64.3	8.7	50.3
2012	150659	67.8	-3.1	45.8
2013	147564	63.9	-4.6	50.0
2014	155014	44.9	-5.5	58.7
2015	176436	35.0	-6.0	55.9
2016	177219	35.8	0.8	44.6
2017	215604	41.0	5.1	32.8
2018	234371	47.9	10.1	41.0
2019	212594	43.9	18.8	54.1
2020	137085	29.9	9.3	57.47

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة للسنوات (2004-2020).

الصدمة المركبة من انخفاض أسعار النفط واحتلال التنظيمات الارهابية لعدد من محافظات العراق مما ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي (العسكري) على حساب الإيرادات العامة، في حين ان المدة (2017-2020) كانت النسب ضمن المؤشر المقبول نتيجة الوفرة المالية وتحقيق النسب المسموح بها في الاستثمار لذلك ارتفعت النسبة خلال المدة (2018-2020) إلى ما يقارب (11.3%) نتيجة لتأثير الحكومة على الوضع المالي والصحي.

نستنتج مما سبق أن العراق يعاني من سياسة مالية غير منضبطة، نتيجة لعدم العمل بالقواعد المالية الخاصة التي تحكم حجم الإنفاق والإيرادات العامة، مما أدى إلى تفاقم حالة العجز المالي في الموازنة العامة الذي يتم تمويله مباشرة من خلال ديون القطاع العام (الداخلية والخارجية).

5: العلاقة بين سعر الصرف ونافاذة العملة الأجنبية الاحتياطيات والانضباط المالي

بدأ العمل بمزاد العملات نهاية عام 2004 حتى الوقت الحاضر، وهدف البنك المركزي من هذه العملية السيطرة على المعروض النقدي أو عرض الدينار العراقي والسيولة المحلية من أجل خفض معدلات التضخم، إذ أن المستوى العام للأسعار في العراق له ارتباط مباشر بأسعار الصرف، ويحقق مزاد العملة مجموعة من الأهداف منها (عباس، 2017: 24):

- تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي بشكل مباشر واستقرار معدلات التضخم، أي استهداف التضخم من خلال استهداف سعر الصرف.

- قناة لتطبيق أدوات غير المباشرة في التحكم في سيولة الاقتصاد والسيطرة على مستوياتها.

- توحيد أسعار صرف الدينار العراقي بعد أن كانت غير متكافئة بين الجهتين (أسعار الصرف الرسمية والموازية) قبل عام 2003.

- توفير النقد الأجنبي للبنوك المحلية حتى تتمكن من فتح الاعتمادات وخطابات الضمان والتحويل الخارجي.

كما يقوم البنك المركزي بنوعين من مبيعات بالدولار من النافذة. العملة (الأولى) هي الحوالات الخارجية لتمويل استيرادات القطاع الخاص. والبيع المباشر (الثاني) هو تلبية احتياجات الافراد (الطلب المحلي) على الدولار لأغراض السياحة والسفر والعلاج والدراسة وغيرها، وتعتبر نافذة بيع العملة السوق المركزي في العراق ومن خلالها يلبي البنك المركزي الحاجة المحلية للدولار محققاً التجانس في سوق الصرف في الاقتصاد العراقي، ان سعر الصرف الرسمي هو السعر المعلن في النافذة ويمثل سعر بيع الدولار للبنوك وشركات التحويل المصرح لها ويمثل السعر الموازي سعر السوق وهو السعر الذي يتم عنده بيع الدولار من المصارف والشركات والحوالات للتجار وغيرهم. اي ان سعر السوق يتحدد وفقاً لقانون الطلب والعرض، لذا يحاول البنك المركزي التحكم بسعر السوق وتحقيق أهداف النافذة.

ويترتب على ما سبق أن الاستقرار النسبي في سعر الصرف يتحقق على حساب استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، مما يعني ضرورة اتباع سياسة الانضباط المالي للتقليل التدريجي من الاعتماد على نافذة العملة، وتقليص فجوة

ويبين الجدول (4) النسب المسموح بها لكل من القواعد المالية ومدى إمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2005-2020) ونجد ان مؤشرات العراق كانت اكثر من المسموح به، باستثناء قاعدة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي يتم توضيحها بنسبة (60%) كما نصت عليها معاهدة ماستريخت (Pawel Piątkowski, 2014, 24)، إذ يوجد بعض المؤسسات أو الوكالات المالية الدولية التي تحتسب مستحقات الشركات الأجنبية التي تعمل داخل العراق ونفقات استيراد الكهرباء والغاز للمواطنين ديون، وهذا غير صحيح، لأنها تسدد سنوياً من الموازنة العامة والأموال المخصصة لها. اما الديون الداخلية في هذا المجال نوعان:

النوع الأول يخصص لتسديد العجز في الموازنة العامة تحديداً خلال العامين (2015-2016) بسبب ارتفاع الإنفاق العسكري اللازم لتحرير الأراضي من التنظيمات الإرهابية (داعش) الذي رافقه الأزمة المالية نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما دفع الدولة للاقتراض سد العجز في الميزانية التشغيلية لتأمين معاشات الموظفين وتكاليف الحرب.

النوع الثاني يخصص للجانب الاستثماري لمشاريع التنمية وهي قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واليابان ووكالة التعاون الدولي “جايكا” وغيرها، وأن العراق بدأ بسداد مستحقات وفوائد القروض منذ عام 2018 ومن المتوقع أن يتم انتهاء القروض الخارجية خلال العقد الحالي لان مدة القرض تتراوح بين خمس وسبع سنوات، في حين أن فترة القروض الداخلية قصيرة جداً ويتم تسويتها سنوياً.

4-1: بالنسبة لمؤشر نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي فقد تجاوز المعيار الدولي المسموح به وهو (30 - 35%) كما حدده الخبير الاقتصادي (كراس) عام 1996 (عبد اللطيف، 2012، 9) وارتفع إلى مستويات عالية خاصة خلال الفترة (2010-2014). بسبب ارتفاع النفقات الحكومية (غير المخطط لها) المتأتية عن زيادة الرواتب والأجور ورواتب الموظفين الدرجات الخاصة والرئاسات الثلاث والانفاق على المشاريع الوهمية ونفقات وزارة الكهرباء.

4-2: مؤشر الفائض / العجز للناتج المحلي الإجمالي والذي يوضح أنشطة الإدارة الحكومية والخدمات العامة والتنمية و صيانة البنية التحتية في مختلف القطاعات والأنشطة، هي واحدة من الوظائف المباشرة للموازنة العامة، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال تتبع مسار الموازنة العامة التي حققت فائضاً خلال الفترة (2005-2008) إذ بلغ معدل النمو المركب ما يقارب (13.4%) وهي أكبر من النسبة المعيارية المحددة بنحو (3%)، وبالتالي فإن هذا يدل على وجود خلل في الموازنة العامة وان هذه الفوائض لم تكن موجهة لاستثمار مشاريع وايضا لم يكن مخططاً لوضعها في صناديق سيادية يمكن الاستفادة منها مستقبلاً، أما بالنسبة للسنوات التي كانت فيها النسبة سالبة التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمات ففي عام 2009 انعكست اثار الازمة المالية العالمية على الموازنة العامة التي عصفت بجميع دول العالم وحققت الموازنة عجزاً بسبب الانخفاض في حجم عائدات النفط. أما بالنسبة للمدة (2014-2016) فقد كانت الموازنة العامة متضررة من

سعر الصرف بين سعر النافذة وسعر السوق، والجدول (5).
يوضح العلاقة المتبادلة على النحو الآتي:

الجدول (5) مبيعات البنك المركزي العراقي من العملات الاجنبية خلال للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنوات	التحويلات	النقد	اجمالي المبيعات	حجم الاحتياطي الاجنبي	معدل النمو المركب للاحتياطي الاجنبي %
2004	--	6108	6108	7823.980	44.9%
2005	--	10462	10462	13501.58	
2006	--	20605	20605	19100.33	
2007	--	15980	15980	31403.21	
2008	--	25869	25869	50100.92	
2009	29421.081	4569.310	33992.394	44335.74	-11.5%
2010	36067.234	2192.798	38260.032	50622.97	11.3%
2011	39800.539	1457.575	41258.114	61034.98	
2012	44809.995	3655.091	48465.086	70327.02	
2013	41449.782	12338.385	53838.167	77743.19	
2014	37165.470	14562.990	51728.460	65365.52	
2015	38315.055	5989.011	44404.321	53139.06	1.8%
2016	28832.527	4689.646	33522.173	44516.00	
2017	31375.025	9352.300	40727.325	48499.08	
2018	31273.369	7765.310	39038.679	56987.11	
2019	32543.900	11686.270	44230.170	63654.765	
2020	30200.750	8370.199	38570.949	57000.55	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديريةية الحسابات القومية، تقارير مختلفة، للسنوات (2004-2020).

انخفاض بنحو (-1.8%) بسبب العجز في الموازنة العامة نتيجة الزيادة في ظاهرة الإنفاق التشغيلي غير المخطط له.
6: قياس وتقدير اثر الانضباط المالي في الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي

بعد الاستعراض التحليلي والنظري لدور مؤشرات الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار النقدي سيتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي ذو فترات الابطاء الزمني لتحديد مقدار الاثر الذي تخلفه المؤشرات المستقلة في المتغير التابع.

1-6: نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)
ان منهجية التكامل المشترك لتحليل المتغيرات الاقتصادية تفترض ان السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج ساكنة من نفس الدرجة، في حين اذا كانت تلك السلاسل غير متكاملة من الدرجة نفسها فهذا يدفعنا الى تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag ARDL) حيث قام كل من (Pesran 1997) و (Pesran and Smith 2001) بتطوير اسلوب جديد يستعمل لاختبار العلاقة التكاملية الطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في ضوء نموذج (ARDL) واختبار Bounds Test.

ان نموذج (ARDL) لا تشترط ان تكون جميع متغيرات السلسلة الزمنية متكاملة من نفس الدرجة كما يمكننا تطبيقه اذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة عند مستوياتها الاصلية (I₀) او تكون ساكنة بعد اخذ الفرق الاول (I₁) او كلاهما

نلاحظ من الجدول (5) تطور حجم الاحتياطي الاجنبي خلال مدة الدراسة، اذ بدأت في الارتفاع من عام 2004، بمعدل نمو مركب للاحتياطيات الاجنبية بلغ (44.9%) اذ بلغ سعر برميل النفط في الاسواق العالمية (87.93) دولار ارتفاعاً من عام 2007، عندما بلغ سعر برميل النفط نحو (66.73) دولار، وقد انخفض الاحتياطي الاجنبي في لعام 2009 نتيجة لانخفاض سعر البرميل من النفط الى (59.44) دولاراً ليصل حجم الاحتياطيات الاجنبية الى (44335.74). مليون دولار بمعدل نمو سلبي (-11.5%). ثم ارتفع حجم الاحتياطيات الاجنبية للمدة (2010-2013) اذ ارتفع بنحو (11.3%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت (102.2) دولار لعام 2013، وسجل الاحتياطي الاجنبي أعلى مستوى له لتصل الى (77743.19) مليون دولار عام 2013 ولكن هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً فسرعان ما انخفض بشكل ملحوظ في عام 2014 نتيجة انخفاض سعر برميل النفط الى (91.63) دولار فتراجعت الاحتياطيات الاجنبية الى (65365.52) مليون دولار ويعود ذلك الى تدهور الوضع الأمني ومتطلبات تمويل العمليات العسكرية وسيطرة التنظيمات الارهابية على بعض الحقول النفطية، واستمر حجم الاحتياطيات الاجنبية في الانخفاض طوال المدة (2015-2020) اذ تراجعت الاحتياطيات الاجنبية الى قرابة (44) مليار دولار لعام 2016. ثم بدأت بالتحسن الطفيف بعد الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط ليصل الى (63654.765) مليون دولار عام 2019 ثم تراجع الى (57) مليار دولار عام 2020 أي

والآتي تمثل الفرضية الصفرية والفرضية البديلة

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 \dots \dots \dots (7)$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3 \neq \mu_4 \neq \mu_5 \neq \mu_6 \dots \dots \dots (8)$$

إذ تمثل الفرضية الصفرية إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. فيما تمثل الفرضية البديلة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع. يتم احتساب قيمة (F) إحصائياً ومن ثم مقارنتها مع القيم الجدولية الخاصة بالاختبار بناءً على الجداول التي تم اعتمادها من قبل (Pesaran et-al, 2001). عبر المحاكاة حيث إن هناك قيمتان تمثل إحداهما الحد الأدنى والأخرى الحد الأعلى وعلى ضوء نتائج (F) يتم تقييم علاقة التكامل المشترك. وبعد تقييم وجود علاقة التكامل المشترك ننقل للخطوة اللاحقة واحتساب قيم معاملات العلاقة طويلة الأجل والمعادلة التالية تمثل علاقة الأجل الطويل.

2-6: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث وفق طريقة (KPSS)

يستخدم اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) لاختبار فرضية عدم هذا يمكن ملاحظته السلاسل الزمنية يكون ثابت حول اتجاه حتمي (أي الاتجاه ثابت) مقابل البديل جذر الوحدة. أجري عام 1992 اختبار السكون للسلسلة الزمنية (Montasser, 2014, 1-2) وبعد هذا الاختبار مكملاً لاختبار ديكي فولر الموسع الخاص باختبار سكون السلسلة الزمنية وتنص فرضية عدم هنا إلى أن السلسلة الزمنية ساكنة في المستوى الأصلي خلافاً لاختبار ديكي فولر واختبار فيليبس بيرون الذي تشير فرضية عدم فيها إلى عدم سكون السلسلة الزمنية، مع افتراض عدم وجود المتجه

(Khedhiri and Montasser, 2012, 71).

$$y_t = \xi + e_t \dots \dots \dots (9)$$

حيث أن e_t مستقرة و ξ_t مسار عشوائي حيث تكون $\xi_t = \xi_{t-1} + v_t$ $v_t \sim IID(0, \sigma_v^2)$ إذا كان التباين يساوي صفراً، إذا $\xi = \xi_0$ لكل t و y_t مستقرة. وباستخدام انحدار بسيط تكون المعادلة:

$$y_t = \hat{\mu} + \hat{e}_t \dots \dots \dots (10)$$

وتمثل المعادلة (11) صيغة اختبار جذر الوحدة وفق طريقة (KPSS)

$$KPSS = \frac{1}{T^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{\sigma_{\epsilon}^2} \dots \dots \dots (11)$$

KPSS هو اختبار مضروب لاجرانج لفرضية أن السلسلة لها مسار عشوائي بتباين صفراً. اختبار KPSS اختبار مكمل لاختبار ديكي فيلر. القيم الحرجة في الجدول:

الجدول (6) القيم الحرجة لاختبار KPSS

	10%	5%	1%
قاطع	0.347	0.463	0.730
قاطع ومتجه زمني	0.119	0.146	0.210

معاً، أن الافتراض الوحيد لهذا النموذج هو أن السلاسل الزمنية لا تكون ساكنة بعد الفرق الثاني (I_2).

أن نموذج (ARDL) يفترض المتغير الداخلي (Y_t) يتكيف زمنياً مع التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (X_t) والتي تتوزع على شكل موسع مع الزمن، فضلاً عن طول المدة فإذا كانت كافية الاستجابة والتأثير فهنا نضمن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، وبذلك يكون (ARDL) خليطاً من نموذجين هما: الانحدار الذاتي والابطاء الموزع. ولتطبيق هذا النموذج (ARDL) يجب اتباع الخطوات الآتية: (خضير ويونس، 2018، 320)

1- التأكد من سكون جميع السلاسل الزمنية عند المستوى الأصلي (I_0) أو بعد اخذ الفرق الأول (I_1) مع عدم وجود سلاسل ساكنة بالفرق الثاني (I_2).

2- يتم تقدير النموذج الأولي ARDL للعلاقات الحركية للسلاسل الزمنية مع فرضية وجود تأثير للمتغيرات الخارجية (X_n) على المتغير التابع (Y).

3- التأكد من درجة الإبطاء المثلى من التأخيرات بناءً على معايير Schwarz / Bayesian , Akaike .

4- اجراء اختبار (Bound-test) للحدود، لاختبار فرضية عدم مقابل الفرضية البديلة، إذ تدل الفرضية البديلة إلى وجود تكامل مشترك بينما تدل فرضية عدم إلى عدم وجود تكامل مشترك بينهما، وذلك من خلال استخدام اختبار (F) للتأكد من جودة النموذج ككل وفق شروط باسيران إذ يتم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (F) المحسوبة هي أعلى من الحد الأعلى لقيم (F) الجدولية.

5- التأكد من سلامة النموذج من المشاكل القياسية كمشكلة الارتباط الذاتي، وعدم احتواءه على مشكلة تجانس التباين وأنها تتوزع طبيعياً.

ويمكن توضيح نموذج الـ (ARDL) من خلال الآتي إذ يمكن كتابة المعادلة لتمثيل المتغيرين كالآتي:

$$y_t = \alpha_0 + \beta_1 y_{t-1} + \delta_0 x_t + \delta_1 x_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث Y: المتغير التابع t: الزمن بينما تمثل ϵ_t الخطأ العشوائي فيما يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ بالشكل الآتي:

$$x_t = x_{t-1} + \Delta x_t \dots \dots \dots (3)$$

$$y_t = y_{t-1} + \Delta y_{t-1} \dots \dots \dots (4)$$

ومن خلال التعويض في المعادلة الرئيسية

$$\Delta y_t = \alpha_0 + (1 - \beta_1) y_{t-1} + \delta_0 \Delta x_t + (\delta_0 - \delta_1) x_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots (5)$$

يمكننا التوصل إلى معادلة نموذج تصحيح الخطأ من خلال الآتي:

$$\Delta y_t = \delta_0 \Delta x_t - (1 - \beta_1) \left[y_{t-1} - \frac{\alpha_0}{1 - \beta_1} - \frac{(\delta_0 + \delta_1)}{1 - \beta_1} x_t - 1 \right] + \epsilon_t \dots \dots (6)$$

اذ تمثل $\frac{\alpha_0}{1 - \beta_1}$ معامل نموذج تصحيح الخطأ، بينما تمثل $\frac{(\delta_0 + \delta_1)}{1 - \beta_1}$ معلمة الأجل الطويل.

تعطي نتائج لسلسلة زمنية غير ساكنة وهي في الاصل ساكنة او بالعكس. كما ان فرضية العدم لهذا الاختبار هي ان السلسلة الزمنية ساكنة خلافاً لنموذج (ADF) والذي تكون فيه فرضية العدم غير ساكنة.

ابتكر هذا الاختبار ليعالج الخلل الموجود في نموذجي (PP, ADF) اذ ان هذين النموذجين واجها اشكالية في توضيح حقيقة استقرار وسكون السلسلة الزمنية القصيرة والتي تقل عدد مشاهداتها عن (30) مشاهدة وبالتالي فربما

الجدول (7) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث وفق طريقة (KPSS)

Null Hypothesis: the variable is stationary					
At Level					
		CPI	BAG1	RGDP	MGDP
With Constant	t-Statistic	0.8822	0.7807	0.2313	0.6878
	Prob.	***	***	No	**
With Constant & Trend	t-Statistic	0.2533	0.0673	0.2162	0.2056
	Prob.	***	no	***	**
At First Difference					
		d(CPI)	d(BAG1)	d(RGDP)	d(MGDP)
With Constant	t-Statistic	0.7152	0.2323	0.2873	0.1217
	Prob.	**	no	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1032	0.0588	0.1139	0.1141
	Prob.	No	no	No	No

المصدر: مخرجات Eviews الاصدار التاسع.

وفقاً لطريقة (Akaike information Criteria) . يتبين من الجدول (3) للتقدير الاولي للنموذج نجد أن النموذج الأمثل هو (3, 0, 3, 0) ARDL وهو النموذج الذي يتحقق من تأثير مؤشرات الانضباط المالي في الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي.

$$CPI = \alpha_0 + \beta_1 BAG1 + \beta_2 RGDP + \beta_3 MGDP + \varepsilon_i \dots \dots \dots (12)$$

تشير نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار (KPSS) الى ان السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى الاولي وهذا ما تبينه قيمة الاحتمالية التي جاءت اكبر من (0.5) وبعد اخذ الفرق الاولي للسلسلة اصبحت المتغيرات ساكنة وهذا ما يمكننا من الانتقال الى الخطوة الاخرى وتطبيق منهجية التكامل المشترك لقياس اثر الانضباط المالي في الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020).

3-6: الاختبار الاولي وتشخيص رتبة النموذج
ARDL(3,0,3,0)

الجدول (9) نتائج التقدير الاولي وتحديد رتبة النموذج

Dependent Variable: CPI Method: ARDL Date: 07/31/22 Time: 14:06 Sample (adjusted): 2004Q4 2020Q4 Included observations: 65 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): BAG1 RGDP MGDP Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	1.462859	0.125954	11.61422	0.0000
CPI(-2)	-0.217148	0.229365	-0.946737	0.3479
CPI(-3)	-0.265913	0.114003	-2.332497	0.0234
BAG1	1.313597	0.561388	2.339908	0.0229
RGDP	-23.29338	3.921943	-5.939243	0.0000
RGDP(-1)	31.51998	7.155292	4.405128	0.0000
RGDP(-2)	-4.130309	8.278825	-0.498900	0.6198
RGDP(-3)	-7.729389	4.624387	-1.671441	0.1003
MGDP	4.257019	1.606124	2.650493	0.0105
C	1.272273	0.847550	1.501119	0.1390
R-squared	0.999688	Mean dependent var	126.0713	
Adjusted R-squared	0.999636	S.D. dependent var	30.72974	
S.E. of regression	0.585937	Akaike info criterion	1.909431	
Sum squared resid	18.88275	Schwarz criterion	2.243952	
Log likelihood	-52.05651	Hannan-Quinn criter.	2.041421	
F-statistic	19553.15	Durbin-Watson stat	2.182538	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

يظهر الجدول (10) وجود علاقة تكامل مشترك بين الانضباط المالي ومؤشراته من جهة وبين الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2020 طالما قيمة (F) المحسوبة اكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.01).

5-6: الاستجابة القصيرة والطويلة الاجل لنموذج ARDL بعد التأكد من وجود العلاقة الطويلة الاجل بين مؤشرات الانضباط المالي والعمق المالي يتم الان الحصول على قيمة مقدرات الاجل الطويل لمعاملات النموذج ومعلمة حد الخطأ وكما مبين في الجدول (11).

تم اختيار النموذج الأمثل وبالاتماد على معيار اكايا (3, 0, 3, 0) ARDL بالمفاضلة مع 20 نموذج لننتقل بعد ذلك للخطوة التالية وهي تقدير النموذج الاولي وحسب درجات الابطاء المثلى.

4-6: اختبار التكامل المشترك لنموذج ARDL

الجدول (10) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.17153	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

الجدول (11) تقدير العلاقة الطويلة الاجل بين الانضباط المالي والاستقرار النقدي

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: CPI				
Selected Model: ARDL(3, 0, 3, 0)				
Date: 07/31/22 Time: 14:08				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 65				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPI(-1))	0.483061	0.124207	3.889152	0.0003
D(CPI(-2))	0.265913	0.114003	2.332497	0.0234
D(BAG1)	1.313597	0.561388	2.339908	0.0229
D(RGDP)	-23.293377	3.921943	-5.939243	0.0000
D(RGDP(-1))	4.130309	8.278825	0.498900	0.6198
D(RGDP(-2))	7.729389	4.624387	1.671441	0.1003
D(MGDP)	4.257019	1.606124	2.650493	0.0105
CointEq(-1)	-0.020202	0.004849	-4.165877	0.0001
Cointeq = CPI - (65.0226*BAG1 -179.8370*RGDP + 210.7209*MGDP + 62.9770)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BAG1	65.022563	33.321241	1.951385	0.0561
RGDP	-179.836...	72.906573	-2.466677	0.0168
MGDP	210.720910	74.932256	2.812152	0.0068
C	62.977032	36.797407	1.711453	0.0926

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

وبين الاستقرار النقدي من جهة اخرى. اذ اشارت النتائج الى وجود علاقة طويلة طردية بين نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (BAG1) وبين الاستقرار النقدي فارتفاع نسبة الدين بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع مؤشر الاستقرار النقدي المعبر عنه الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار بمقدار (65.025) وهذا الامر يمكن تفسيره من خلال الية توظيف الدين في مجالات الانفاق الاستهلاكي وتهيئة

يظهر الجدول (11) ان معلمة تصحيح الخطأ في معادلة الاستجابة للاجل القصير مساوية (-0.02020) والتي جاءت معنوية عند مستوى المعنوية (0.01) مما يشير الى سرعة الاستجابة وتصحيح الاختلال في التوازن عند الاجل الطويل والتي تتم خلال ستة اشهر.

اما في الاجل الطويل فتشير نتائج الجدول (11) ان هناك علاقة طويلة الاجل بين مؤشرات الانضباط المالي

اما علاقة مؤشر الاحتياطات لدى البنك المركزي (RGDP) كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فتشير النتائج الى معنوية العلاقة على الاجل الطويل من خلال قيمة الاحتمالية اذ جاءت اقل من (0.05) وبالعلاقة عكسية اي ان زيادة مؤشر الاحتياطات بنسبة واحدة تؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار بقيمة (179) وهذا يعود الى الايجابيات التي يسببها التحسن في الاحتياطات الاجنبية.

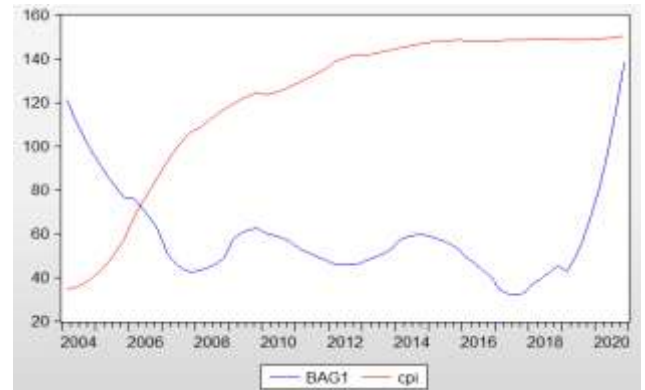
وبالنسبة لعلاقة نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي (MGDP) فقد كانت العلاقة معنوية وموجبة فعند زيادة (MGDP) بنسبة واحدة فان الرقم القياسي لأسعار المستهلك تزداد بمقدار (210) وهذا يعود الى دور النقود في الاقتصاد والى طبيعة الفرد العراقي وضعف ميله الى الادخار فعندما تزداد النقود ستؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها وهذا هو منطق النظرية الاقتصادية.

6-6: الاختبارات التشخيصية

توجد العديد من الاختبارات التي نلجأ اليها لتوضيح ما اذا كان النموذج المقدر يعاني من مشاكل الاقتصاد القياسي ام لا، ومن بين هذه الاختبارات ما يلي:

6-6-1: اختبار LM للارتباط الذاتي

الرواتب والاجور للعاملين في القطاع الحكومي مما يؤدي الى استمرار الطلب الاستهلاكي او ارتفاعه عن مستواه الطبيعي مما يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وهذا ما يجسد الواقع العام للاقتصاد العراقي اذ يفتقد الى قطاعات انتاجية محلية تلبي الحاجة الفعلية للمواطنين من السلع والخدمات وبالتالي فان اي زيادة في عرض النقد ستقود الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات. وكما موضح في الشكل البياني (3).



الشكل (3) العلاقة بين نسبة الدين الى الناتج وبين العمق المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

الجدول (12) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.768675	Prob. F (2,53)	0.0718
Obs*R-squared	6.148685	Prob. Chi-Square (2)	0.0462

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

معنوية، وهذا يعني أن النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية

6-6-2: اختبار الارتباط بين البواقي دالة الارتباط الذاتي والجزئي لفترات مختلفة

أن نتائج الاختبار أثبتت جودة النموذج المستخدم وسلامته من وجود الترابط التسلسلي بين البواقي، وهذا ما يتضح من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة البالغة (2.704237) مع مثلثتها الجدولية البالغة (0.0718) والتي جاءت غير

الجدول (13) نتائج اختبار الارتباط بين البواقي

Date: 07/31/22 Time: 14:15 Sample: 2004Q1 2020Q4 Included observations: 65							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*		
1	0.022	0.022	0.0332	0.855			
2	-0.058	-0.058	0.2630	0.877			
3	-0.070	-0.068	0.6081	0.895			
4	0.261	0.263	5.4791	0.242			
5	0.050	0.029	5.6588	0.341			
6	-0.016	0.003	5.6768	0.460			
7	-0.059	-0.019	5.9341	0.547			
8	0.076	0.016	6.3721	0.606			
9	-0.049	-0.082	6.5565	0.683			
10	-0.035	-0.033	6.6512	0.758			
11	-0.008	0.017	6.6563	0.826			
12	0.185	0.167	9.4619	0.663			

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

يوجد العديد من الاختبارات الخاصة في كشف تجانس البواقي من عدمها، ومن بين تلك الاختبارات اختبار (ARCH)، ويبين الجدول (14) نتائج هذا الاختبار :

3-6-6: اختبار عدم الثبات لتجانس التباين حسب طريقة ARCH

الجدول (14) نتائج اختبار عدم الثبات لتجانس التباين حسب طريقة ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.030403	Prob. F (1,62)	0.8621
Obs*R-squared	0.031369	Prob. Chi-Square (1)	0.8594

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع.

تشير النتائج التي المثبتة في الجدول (14) إلى النموذج غير معنوي، وهذا يتضح من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة البالغة (0.855319) مع مثيلتها الجدولية البالغة (0.69)، وبذلك يصبح النموذج خالٍ من مشكلة تجانس التباين.

4-6-6: اختبار سوء التوصيف حسب أسلوب Ramsey

من أجل الوقوف على الشكل الدالي للنموذج ومدى ملائمته يتم اللجوء إلى اختبار Ramsey وكما في الجدول (15).

الجدول (15) نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
	Value	D.f	Probability
t-statistic	0.729241	54	0.4690
F-statistic	0.531792	(1, 54)	0.4690

المصدر: نتائج برنامج (Eviews) الاصدار التاسع

يتبين من الجدول (15) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وهذا يتضح من خلال احصائية F البالغة (0.531) وهي أكبر منها عند مستوى الدلالة (0.46).

أشارت نتائج اختبارات التحقق صلاحية النموذج وسلامته من المشاكل القياسية وهي كل من اختبار Ramsey واختبار الارتباط الذاتي للبواقي واختبار تجانس الخطأ مما تشير إلى عدم وجود متغيرات محذوفة لم يتضمنها النموذج وتؤكد صلاحية النموذج من الناحية القياسية.

7: الاستنتاجات والتوصيات

1-7: الاستنتاجات

1- يعد الانضباط المالي من المواضيع المهمة التي تلقى اهتماماً واسعاً في العديد من البلدان المتقدمة من أجل إدارة القطاع الحكومي بشكل أفضل ونستطيع من خلاله تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المطلوبة على المستويين المحلي والخارجي.

2- عدم الالتزام بالنسبة المعيارية المحددة من العجز والفائض بواقع حوالي (3%) وهذا يدل على خلل في الموازنة العامة.

3- اعتماد العراق على النفط والاقتراض العام بشقيه الخارجي والداخلي لتمويل الموازنة العامة سبب عجزاً كبيراً فائز سلباً على الاقتصاد العراقي، وبالتالي يمثل هذا خطراً على الاحتياطيات الأجنبية بسبب تقلبات أسعار النفط، فضلاً عن ذلك اللجوء إلى الاحتياطيات الأجنبية لسد العجز الذي قد يهدد بتدهور أسعار الصرف وتأثيره على الأساس النقدي، مما يعرض الاقتصاد العراقي لتأثيرات ومشاكل اقتصادية كبيرة.

2-7: التوصيات

- 1- يجب تطبيق سياسة مالية منضبطة عن طريق الالتزام بقواعد السياسة المالية بما يعزز استقرار السوق المالي، والمحافظة على معدلات تضخم مقبولة مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.
- 2- تطبيق مؤشرات الانضباط المالي والعمل بها بما يؤمن النسب المعيارية لهذه المؤشرات، والمحافظة على النسب المخصصة لكل منها، مما يساعد على إيجاد بيئة استثمارية واقتصادية مساعدة على نهوض الاقتصاد العراقي.
- 3- ضرورة التحول إلى الحكومة الإلكترونية والتي تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي داخل البلاد وتعزيز سعر صرف الدينار العراقي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة في زيادة الصادرات العراقية.
- 4- الالتزام بقواعد الانضباط المالي للمحافظة على سعر الصرف من خلال زيادة القاعدة الانتاجية المحلية زيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على نافذة بيع العملة التي تستنزف الاحتياطيات الأجنبية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2004-2020).
- 2- جودة، نضال شاكر، وصالح، أسراء سعيد (2020)، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016، مجلة الكوت العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 35، 15-32.
- 3- خضير، منعم أحمد، ويونس، نعمان منذر (2018)، قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 14، العدد 43، 313-329.
- 4- داغر، محمود محمد، ومعارض، حسين عطوان مهوس (2015)، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 84، 273-295.
- 5- درويش، حسين ديكان، وعبد الرزاق، سيف علي (2018)، قياس وتحليل أثر صدمة الإيرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1999-2015، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 2، 30-51.
- 6- الرفيعي، افتخار محمد مناحي، وسلطان، أروى حاتم (2019)، أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2015)، مجلة دجلة، كلية دجلة الجامعة، المجلد 2، العدد 1، 105-134.
- 7- عباس، عقيل عبد محمد (2017)، دور مزاد العملة في التدفقات المالية غير المشروعة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 113، 29-20.

- 8- عبد اللطيف، عماد محمد علي (2012)، الدين الحكومي الداخلي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 39، 1-32.
- 9- فرج، حسين مهاجر (2018)، الاستقرار الاقتصادي بين سياسات الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير مختلفة، للسنوات (2004-2020).

ثانياً: المصادر الاجنبية:

- 11- Khedhiri, Sami and Montasser, Ghassen El (2012), An Extension of the Seasonal KPSS Test, Journal of Modern Applied Statistical Methods, Volume 11, Issue 1, 69-77.
<https://DOI:10.22237/jmasm/1335845100>
- 12- Montasser, Ghassen El (2014), The seasonal KPSS Test: some extensions and further results, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 54920, 1-14.
- 13- Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Volume 16, Issue 3, 289-326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>
- 14- Piątkowski, Paweł (2014), Public Debt as a Problem of the European Union, Oeconomia Copernicana, Volume 5, Issue 2, 21-34.
<https://doi.org/10.12775/OeC.2014.011>